

# الصراع على هوية

## مدينة القدس

### حادثة الكنيس اليهودي في

### القرن الخامس عشر الميلادي

### خليل عثمانة\*

الدين السبكي<sup>٥</sup> (ج ٥ ص ٢٠٦)، وهو ما أشار إليه كذلك المستشرق Steinschneider. ووجدت مخطوطة الكتاب بمكتبة آيا صوفيا (١١٦٢، ١١٦٦) باستنبول، ولكنها تنسب الكتاب إلى مؤلف آخر هو القاضي شهاب الدين ابن عبيّة (وصحفت الكنية في المخطوط فورديت «ابن عينا»). ويبدو أن اختلاط الأمور على المؤرخين والباحثين قد ازداد وتعمق من خلال نسخة أخرى من مخطوطة الكتاب تمّ العثور عليها في أربعينيات القرن الماضي في مدينة القدس وأودعت في خزائن المكتبة الوطنية في الجامعة العبرية. إذ خلت النسخة المقدسية من صفحة الغلاف، التي تحمل في العادة اسم الكتاب واسم مؤلفه، بالرغم من أن مؤلفها هو القاضي شهاب الدين ابن عبيّة، الذي وردت كنيته مصحفة في متن الكتاب فجعل «ابن عينة»، أي هو نفس القاضي الذي أصدر قرار الهدم وعزل عن وظيفة القضاء بسبب ذلك؛ كما وتميزت هذه النسخة عن غيرها بأن المؤلف أو الناسخ قد ذيلها بملخص لكتاب السبكي ذكر في آخر ورقة منه اسم الكتاب. وكان ذلك بدون شك هو الذي أوقع حاجي خليفة في الوهم الذي تابعه فيه بعض المستشرقين؛ فالنسخة المقدسية مثلها مثل النسخة الأخرى التي رآها، قد خلت من صفحة الغلاف الأولى التي تحمل في العادة عنوان الكتاب واسم مؤلفه.

إزاء هذا التضارب في اسم المؤلف الحقيقي للكتاب، وعلى ضوء الملاحظة التفسيرية التي يوردها بروكلمان والتي أشار فيها إلى المناسبة التاريخية التي ألف الكتاب على خلفيتها، فقد خلص المستشرق Mortiz Steinschneider إلى النتيجة المنطقية التي لا بدّ منها والتي تخرج القاضي تاج الدين السبكي من الصورة، إذ ليس من المعقول أن ينسب إليه تأليف هذا الكتاب وقد سبقت وفاته حادثة هدم كنيس اليهود في القدس بمائة وتسعة عشر عاماً، وكان قد توفي بالقاهرة سنة ٧٥٦هـ/١٣٥٥م، وكانت واقعة الهدم قد حدثت سنة ١٤٧٤م.

وبالنسبة إلى كنية القاضي المقدسي المؤلف الحقيقي للكتاب، فلم تكن «ابن عينا» كما يرد في مخطوطة الكتاب بمكتبة آيا صوفيا، وكذلك لم تكن «ابن عينة» كما وردت في نسخة بيت المقدس، وإنما الثابت أنه كان «ابن عبيّة» كما تشير كافة المعطيات والتفاصيل الوافية التي يوردها القاضي مجير الدين العليمي في الألس الجليل بتاريخ القدس والخليل.<sup>٦</sup> ليس هذا فحسب

بينما كنت منشغلاً بجمع المعلومات والبحث عن المعطيات المتصلة بتاريخ الاستيطان اليهودي بمدينة القدس على مدى الثمانية عشر قرناً التي سبقت صدور وعد بلفور في سنة ١٩١٧، والتي استهلته بالمرسوم الذي أصدره الإمبراطور الروماني هديانوس عام ١٣٥ وحظر فيه على اليهود سكن القدس أو زيارتها أو ممارسة طقوس العبادة فيها؛ استوقفتني أحد العناوين الداخلية التي وضعها مؤلف كتاب: الألس الجليل بتاريخ القدس والخليل، وسماه «واقعة كنيسة اليهود». وقد ذكرني هذا العنوان الذي وضعه القاضي مجير الدين العليمي، بملاحظة وضعها المستشرق الألماني الكبير كارل بروكلمان، عندما ذكر أحد المصنفات المنسوبة لقاضي قضاة الشافعية بدمشق الشيخ تقي الدين السبكي<sup>١</sup> تحت عنوان: «كشف الدسائس بترميم الكنائس»، فأضاف معلقاً أن هذا الكتاب قد ألفه بمناسبة هدم الكنيس اليهودي بالقدس سنة ٨٧٩هـ/١٤٧٤م، الذي تولى هدمه أبو العزم الجلاوي<sup>٢</sup>، ويرد عنوان الكتاب نفسه في قائمة المصنّفات التي نسبها العلامة التركي حاجي خليفة لتاج

١ عن هذا المرسوم وملايساته راجع: فلسطين في خمسة قرون. ص ١٦٣؛ أنظر أيضاً: تاريخ ابن خلدون. ج ١ ص ٤١٧-٤١٨؛ ابن البطريق. ص ٥٠؛

Trimingham, p. 238; Hoyland, 139 (seeing Islam as other saw it).

٢ عن مؤلف الكتاب القاضي مجير الدين العليمي أنظر: مقدمة كتاب الألس الجليل. (ت: محمد موسى المحتسب). مكتبة المحتسب، عمان. ١٩٧٣؛ أنظر الزركلي. كتاب الأعلام.

٣ الزركلي. الأعلام: ابن كثير البداية والنهاية. ج ١٤ ص ٢٥٢.

٤ Brockelmann Carl, *Geschichte der arabischen, Literature*, Weimar, 1898 - 1902, *Supplement bände*, Leiden, 1937 - 1942, vol. II, p. 104.

\* أستاذ التاريخ في جامعة القدس.

٥ أنظر: هدية العارفين. (استنبول. ١٩٥١). المجلد الأول. ص ٧٢٠-٧٢٢؛ فارن كشف الظنون. (طبعة بولاق). ج ٥ ص ٢٠٦.

٦ Steinschneider Moritz, *Polemische und a pologetische Literature in arabischer Sprache*, Leipzig, 1977, p. 78.

فالمعلومات التي يوردها السَّخَاوي في ترجمته للمؤلف لا تترك لمتردّد شبهة.<sup>٧</sup> وفيما يتعلق بعنوان الكتاب الألف ذكره، فإن حاجي خليفة يذكر في موضع آخر من كتابه اسم لكتاب بعنوان: «وفاء العهود في وجوب هدم كنيسة اليهود ونفيس النفائس في تحرير مسائل الكنائس وكشف ما للمشركين من الدسائس» ويذكر أن مؤلف هذا الكتاب هو: أحمد بن محمد بن محمد بن أبي بكر الشافعي، ووفقاً للسَّخَاوي فإن صاحب هذا الاسم ما هو إلا القاضي شهاب الدين ابن عبيّ، ثم يضيف حاجي خليفة أن تاريخ تأليف هذا الكتاب هو عام ٨٧٩هـ/١٤٧٤م.<sup>٨</sup> وبالفعل، فهناك نسخة مخطوطة لهذا الكتاب في مكتبة عاشر أفندي، بجامع السليمانية في استنبول برقم ١١٢٧/١،<sup>٩</sup>

القاضي ابن عبيّ: ينحدر القاضي شهاب الدين أحمد بن عبيّ من أسرة حلبيّة، ولد وترعرع في مدينة القدس سنة إحدى وثلاثين وثمانمئة (٨٣١هـ/١٤٣٠م) وتوفي بدمشق سنة ٩٠٥هـ/١٤٩٩م، وتولّى منصب القضاء فيها وظل في منصبه إلى أن عزل ونفي إلى دمشق عقوبة له على الحكم الشرعي الذي أصدره لهدم الكنيست اليهودي.<sup>١٠</sup>

موضوع الكتاب ومادته: يتضمن الكتاب عرضاً لرؤية مؤلفه القاضي ابن عبيّ، موضوع الحكم الذي أصدره بضرورة هدم الكنيست كونه بدعة محدثة لا يقر ببناءها الشرع الإسلامي في بلد أخذه المسلمون بقوة السلاح، أي عنوة. وعلى طول الكتاب في ١٩٢ صفحة، يعود ويكرر حجمه والشرعية والفقهية التي تدعم قراره بينما يحتاج خصومه الذين عارضوه ولم يروا رأيه؛ كما ضمنه انتقادات لازعة وأحياناً جارحة للفقهاء الذين استجابوا لرغبة السلطان والآراء وأصحاب النفوذ، ولم يخل الكتاب

٧ الأئس الجليل، ج ٢ ص ٣٠٠-٣١٤.

٨ شمس الدين محمد بن عبد الرحمن الخاوي (٩٠٢-١٤٩١). الضوء اللامع لأهل القرن التاسع. (تصحيح: عبد اللطيف حسن عبد الرحمن). دار الكتب العلمية. بيروت، ٢٠٠٣. ج ٢ ص ١١٣.

٩ كشف الظنون، ج ١ ص ٤٥١. وهنا نجد الإشارة إلى أن التاريخ الذي يضعه حاجي خليفة كتاريخ لتأليف الكتاب وهو ٨٧٩/١٤٧٤، لا يتفق مع ما يقوله المؤلف في نسخة بيت المقدس بأنه ألف الكتاب بعد بضع سنوات من حادثة هدم الكنيست. وهذا ما كان بالفعل. إذ يتعرض المؤلف في متن المخطوطة لأحداث حدثت بعد سنة ١٤٧٤م، وتؤكد شهادة السَّخَاوي أنه رأى مخطوطة الكتاب بخط ابن عبيّ نفسه من سنة ١٤٨٣/٨٨٨. ولو كان الكتاب ألف قبل ذلك بسنة ١٤٧٤م لذكر السَّخَاوي ذلك. وبناء على ما تقدم فإن إثبات هذا التاريخ من قبل حاجي خليفة كان نتيجة لعدم التدقيق. ويبدو أنه توهم ذلك لأن الصفحة الأولى من النسخة التي رآها ذكر فيها هذا التاريخ فعلاً. ولكن ليس تاريخ التأليف. بل تاريخ هدم الكنيست.

١٠ GAL, S., vol. II, p. 115; Steinschneider, op. cit., p. 109.

من مقاطع شعرية بث فيها آلامه ومعاناته جزاء العقوبة التي أنزلت به فوق كل هذا، فهي تعرض تفاصيل ما حدث وتعتبر وثيقة أتت من منبعها لتلقي ضوءاً على ما حصل بالفعل. ولكن عدم تبويب الكتاب من جهة، وإرخاء الكاتب العنان لعواطفه بين الحين والآخر من جهة ثانية، جعلت من الصعوبة على القارئ تتبع الأحداث بتسلسلها المنهجي واستيعاب التفاصيل كاملة.

المصادر المساعدة: ولتلافي مثل هذا الخلل كان لابد من الاستعانة ببعض المصادر التي أردفت معلوماتنا عن الواقعة وزلت ما كان قد غمض فهمه من خلال نسخة المخطوط. وبخاصة المصادر التي ألفتها ثلاثة من المؤرخين المعاصرين لصاحب الكتاب، وعلى رأسهم مجير الدين العليمي صاحب كتاب «الأئس الجليل»، الذي كان إضافة إلى كونه ابن القدس ومؤرخها، معاصراً للقاضي شهاب الدين ابن عبيّ وشاهد عيان على الحدث المتعلق بهدم الكنيست، وكان أحياناً من بين الذين يحضرون مجالس القضاء التي كانت تعقد للبحث في هذه القضية؛ وثانياً، المؤرخ المصري ابن إياس مؤلف «بدائع الزهور في وقائع الدهور»؛ وكان المؤرخ الثالث هو زين الدين بن خليل بن شاهين الظاهري المتوفى ٩٢٠هـ/١٥١٤م، مؤلف كتاب «نيل الأمل في ذيل الدول»؛ ويجب أن لا ننسى المعلومات الإضافية التي زدنا بها الشيخ نجم الدين الغزّي ١٠٦١هـ/١٦٥٠م في كتابه «الكواكب السائرة في أعيان المئة العاشرة»؛ ولا ننسى كذلك السَّخَاوي المؤرخ المعاصر لابن عبيّ في كتابه «الضوء اللامع».<sup>١١</sup>

## واقعة هدم الكنيست

### الملايسات والتداعيات

تتحدث الوقائع التاريخية عن قرار أصدرته إحدى المحاكم الشرعية بمدينة القدس بهدم أحد الكنيست اليهودية المُحدثة، (أي كنيست أقيم على خلاف ما تنصّ عليه الشريعة الإسلامية التي تؤكد منع استحداث الكنيست والكنائس في دار الإسلام)؛ ثم عن الأصداء السياسية وأعمال الاحتجاج التي أعقبت قرار الهدم؛ ونجاح ذلك الاحتجاج في إلغاء القرار الشرعي وفي استصدار قرار جديد بإعادة بناء الكنيست؛ وإيقاع العقوبة على الذين

١١ الضوء اللامع، ج ٢ ص ١١٣؛ قارن أيضاً: الشيخ نجم الدين الغزّي (١٦٥٠م). الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة. (تحقيق: جبرائيل سليمان جبورا). دار الأفاق الجديدة. الطبعة الثانية. بيروت، ١٩٧٩. ج ١ ص ١٢٤-١٢٥، ١٣٦. ص ٢٩٧-٢٩٩.

لم تكن الطريق الموصلة إلى المسجد سهلة ومريحة، وعندما انهار الميناء التابع للوقف اليهودي بفعل الأمطار اتسع الممر الموصل إلى المسجد وصار الوصول إليه سهلاً ومريحاً، ومن أجل ذلك اعترض المسلمون على أن يرمم اليهود البناء المهديم، خشية أن تعود الطريق إلى المسجد وعرة صعبة المسلك كما كانت من قبل. رفع اليهود الأمر إلى القضاء مزودين بالشهادات وسند الملكية للدار المهدومة، وعندما أصر المسلمون على الاعتراض خرجت هيئة المحكمة إلى الموقع للمعاينة، ثم عقد مجلس شرعي في المسجد نفسه حيث أقر المجلس بملكية اليهود للبيت المتنازع عليه، وأن لهم حق التصرف فيه تصرف الملاك.<sup>١٤</sup> ولكن قرار القاضي قوبل بحقن العامة واستهجانهم، فتوجه بعضهم إلى القاهرة، واعترض سبيل السلطان ليرفعوا إليه شكواهم، وأبلغوه أن كنيس اليهود التي بالقدس هو كنيس مُحدث، وأن الدار المتنازع عليها من جملة حقوق المسجد، وادعاء اليهود بملكيته لا يقوم على الحق، فكانت استجابة السلطان سريعة دون تأخير، إذ أصدر مرسوماً بأن ينظر في هذه الشكوى وكلف أصحاب الشأن في القدس بالنظر في مقتضيات هذا المرسوم.<sup>١٥</sup>

إن التوجه للسلطان في تلك الحقبة من عصر السلاطين المماليك لم يكن أمراً عادياً أو سهلاً، وخاصة من قبل رجل أو جماعة من عامة الناس. ولا بد أن مجموعة من العلماء والفقهاء أو بعض الجهات السياسية من الأمراء كانوا وراء هذه الشكوى، وكان من السهل عليهم تجنيد الدعم الشعبي العارم لمثل هذه القضية ذات البعد الديني الحساس، فالحديث هنا عن كنيس إزاء مسجد، وعن طائفة دينية كاليهود لها سجلها غير الجيد في الوعي الديني العام بين جمهور المسلمين إزاء قضية دينية تخص الأمة، أمة الإسلام كلها، ومن هنا يمكن لنا أن نفسر سرعة وصول هؤلاء العوام المعترضين على القرار إلى القاهرة، وكذا سهولة تهيئة المناخ كي يستمع السلطان أو من ينوب عنه من حاشيته أو أمرائه، إلى شكواهم. وطبيعي أن يكون الواقفون وراء هذه الشكوى من أصحاب المكانة الذين يتمتعون بنفوذ لا بأس به في الدوائر السياسية المحيطة بالسلطان بالقاهرة.

institution), Jerusalem, 1971, p. 13.

١٤ Pinkerfeld, *ibid*, p. 12; Yari Abraham, *letters from the land of Israel*, (ed. Gazit, Tel-Aviv, 1951, p. 129.

١٥ الأئسن الجليل. ج ٢ ص ٣٠٠-٣٠١: قارن أيضاً: Goietein S. D., «The work of Ibn 'Ubayya on the destruction of the Jewish Synagogue in Jerusalem in 1474», Zion, (13-14), 1948-1949, pp. 18-32.

وقفوا وراء القرار من قضاة وفقهاء وشهود ومنفذين للقرار، وإقصائهم عن وظائفهم؛ كما وتحدث عن سجنهم وتعذيبهم وتشريدهم في البلدان فراراً بأنفسهم من قبضة السلطة الحاكمة.

### مسرح الواقعة

بالرغم من أن مسرح الحدث كان في أحد أحياء مدينة القدس، ومن أن القرار كان محلياً خاصاً بمحكمة القدس الشرعية، إلا أن أصداءه لم تتوقف عند أسوار مدينة القدس، بل تجاوزتها إلى خارج فلسطين، إلى القاهرة عاصمة الإمبراطورية المملوكية، وأشغلت العديد من رجال الدولة وكبار موظفيها، حتى بلغت القلعة لدى السلطان الأشرف قايتباي ٨٧٢-٩٠١هـ / ١٤٦٧-١٤٩٥م الذي أخذ يباشر الأمور بنفسه. ومثلما أصبحت القاهرة مسرحاً سياسياً انعكست عليه تداعيات هذه الحادثة، وصل الأمر كذلك إلى دمشق التي لجأ إليها من كانوا عرضة لغضب السلطان، ثم اتسع المسرح ليشمل مكة المكرمة التي لجأ إليها بعض من تورطوا في هذه الحادثة، لتصبح لهم ملاذاً استجاروا بها نجاة بأنفسهم.

### ملخص الأحداث

في خريف ١٤٧٣ هطلت بمدينة القدس أمطار غزيرة، فانهار بسببها بيت تابع لوقف الطائفة اليهودية في المدينة، وكان بجوار هذا البيت جامع صغير ظلت مؤذنته تطل على كنيس يهودي حُرب، وبقيت هذه الخرابة قائمة إلى ما بعد عام ١٩٦٧<sup>١٦</sup> ولهذا الجامع قصة أوردها في مذكراته أحد الحجاج الأوربيين اليهود الذي زار مدينة القدس في الربع الأخير من القرن الخامس عشر، ففي رسالة بعث بها هذا الحاج القادم من مدينة Bart'nura إلى والده سنة ١٤٨٨، ومن خلال وصفه لأحد الكنيس اليهودية التي كانت قائمة آنذاك أورد بعض الإشارات المتعلقة بهذا الجامع، فقال أنه يوجد بالساحة التي كانت أمام الكنيس قريباً جداً منه جامع للمسلمين (ويسميه في الرسالة الإسماعيليين)، ويردف بأن هذا الجامع كان بالأصل بيتاً لأحد اليهود الذين هداهم الله، فاعتنق الإسلام، وكان ذلك نكاية بأبناء طائفته في أعقاب خلاف حدث بينه وبينهم. ولما رأت والدة هذا الشاب ما حدث لابنها، وأنه اعتنق الإسلام غضباً من رجال طائفته، قررت أن تقف ببيتها (تجعله وفقاً لإسلامياً) القائم أمام ساحة الكنيس وأن يصبح مسجداً للمسلمين انتقاماً لابنها من طائفته.<sup>١٧</sup>

١٦ Goiteins.ed., the jewish synagogue in Jerusalem, Zion, (13-14), 1948, p.18-32.

١٧ Pinkerfeld J., *Synagogues in the Land of Israel*, (Rav Kook

ومما هو جدير بالانتباه السرعة التي أصدر فيها السلطان المرسوم الذي يقضي بالنظر في شكوى هؤلاء المقداسة. (إذ لم يمض شهر على القرار، حتى جاء المرسوم الذي تم فيه نقض الحكم). وبقي أن نذكر في هذا السياق أن الشكوى التي تقدم بها المعتضون كانت تنطوي على موضوع ذي حساسية فقهية ودينية من الدرجة الأولى يتعلق بتطبيق حكم شرعي أساسي يحظر على أهل الذمة استحداث الكنائس في ظل حكم الإسلام. وهو ما يترتب عليه هدم الكنائس إذا ما ثبتت صحة هذا الطعن.<sup>١٦</sup>

امتنالاً من الهيئات الإدارية والقضائية بمدينة القدس للمرسوم السلطاني، عقد المجلس الشرعي بقاعة المدرسة التنكزية برئاسة القاضي شهاب الدين بن عبيدة وصدر الحكم الشرعي الذي يمنع اليهود من ممارسة طقوسهم الدينية في هذا الكنيس بعد أن ثبت للمحكمة بأنها بناء مُحدث، وتبعاً لذلك أُلغيت ملكية اليهود للدار المهذومة التي بسببها تفجّر النزاع. «ولما كتب المحضر الذي تضمن قرار القاضي ابن عبيدة أنكّر القاضي الحنفي خير الدين بن عمران، أنه أعطى موافقته على القرار».<sup>١٧</sup>

## اعتراض اليهود على قرار القاضي المقدسي ابن عبيدة استجابة للسلطان

بعد أن أغلق الكنيس بموجب القرار الصادر عن محكمة القدس الشرعية، تقدم اليهود بشكوى إلى السلطان بالقاهرة، وسرعان ما أصدر مرسوماً جديداً عقد بموجبه مجلس شرعي بالقاهرة بقاعة المدرسة الصالحية، وحضر المجلس قضاة القضاء الأربع: الشافعي والحنفي والمالكي والحنبلي، ولفيف من العلماء والفقهاء والنواب، ونوقش قرار القاضي ابن عبيدة، وتقرر وفقاً لرأي أغلبية الحضور أن مبررات قرار منع اليهود من ممارسة العبادة في الكنيس غير كافية، ولا تجيز رفع يدهم عن الكنيس. بناء على القرار الذي صدر بالقاهرة، خرج مرسوم جديد من السلطان موجهاً إلى ناظر الحرمين الشريفين ونائب بيت المقدس والقضاة للامتثال للقرار الذي أصدره قضاة السلطنة بالقاهرة. فعقد مجلس المسجد

١٦ الأئسن الجليل، ج ٢ ص ٣٠١.

١٧ عن موضوع بناء الكنائس المحدثّة وعن الترميم أنظر: ابن قيم الجوزية، الشروط العميرية. ص ٣٣، قارن: Tritton، ٣٧٥. آدم منتر ج ١ ص ٩١، أبو يوسف كتاب الخراج. ص ١٤٨.

الأقصى، أعاد فيه القاضي شهاب الدين بن عبيدة موقفه بمنع استخدام اليهود المبنى ككنيس، وأنه لا يمنعه من استخدامه لأي غرض آخر، وبمعنى آخر فإنه يتفق مع قرار قضاة القاهرة بعدم رفع اليد، واستمرارهم لاستخدامه، وليس تجريدهم من ملكيته.

ويبدو أن إصرار القاضي ابن عبيدة على حظر استخدام اليهود للمبنى ككنيس، والسماح لهم باستخدامه لأي غرض آخر غير طقوس العبادة، لم ترق لليهود ففعلوا من جديد وساطتهم ونفوذهم لدى القصر الإمبراطوري في القلعة، فأسفرت هذه الجهود عن مرسوم جديد صدر في محرم سنة ١٧٩٦هـ/أيار ١٤٧٤م، يتضمن أمراً يناظر الحرمين الشريفين (حرم القدس وحرم الخليل)، بتمكين اليهود من كنيسهم وعدم منعهم ممارسة طقوسهم الدينية كما كانت تقام على عاداتهم السابقة، فقام الناظر بتنفيذ الأمر السلطاني، فباشر يهود القدس ممارسة طقوسهم الدينية في أجواء احتفالية مقترنة بمظاهر البهجة والفرح، مع عدم إخفاء مشاعر التشفي بجمهور المقداسة المسلمين.<sup>١٨</sup> في هذه الأجواء، لم يكن من الصعب على المرء أن يتصور حجم الغضب الذي أحدثته مظاهر البهجة والفرح التي رافقت إعادة تدشين اليهود لمبنى الكنيس، مع ما كانت تزخر به من معاني الإغاضة والتشفي، والأُنكى من كل ذلك أن القائمين بذلك كانوا ممثلين لطائفة دينية لا تبطن للمسلمين المودة، فضلاً عن قلة عددها وهامشية شأنها مقارنة مع باقي الطوائف في المدينة.<sup>١٩</sup> ولذلك جاء ردّ الفعل هذه المرّة قاسياً وجارحاً، والجديد في هذه المرّة أن المقداسة المسلمين قد رأوا في السلطان طرفاً يقف إلى جانب الخصم، ولم يعد في نظرهم يمثل تلك المرجعية العليا التي اعتاد المظلومون من الرعية أن يلجأوا إليه طلباً للإنصاف. وعلى خلاف المرّات السابقة التي كانت تعرف فيها هوية الأطراف المشتكية للسلطان، إن ردّ الفعل هذه المرّة تجسّد في كتاب مجهول صاحبه ووجه على ما يبدو للسلطان نفسه أو إلى الدوائر القريبة منه، وبالرغم من أن الرسالة كانت غفلاً لم يذكر اسم كاتبها أو مرسلها إلا أنها حملت ما يرمز إلى الفئة التي تقف خلفها، فقد تبين من خلال المرسوم السلطاني الجديد الذي وصل إلى كل من ناظر الحرمين الشريفين ابن النشاشيبي، وإلى نائب القدس الأمير جقمق أن أحد شيوخ الصوفية هو من أرسل هذا الكتاب إلى العتبات السلطانية بالقاهرة، وأن الكتاب تناول نقطتين أساسيتين حسب ما أشار إليه المرسوم السلطاني يؤكد أن كنيس اليهود محدث، وبما أنها كذلك

١٨ الأئسن الجليل، ج ٢ ص ٣٠٢.

١٩ المصدر نفسه، ج ٢ ص ٣٠٣-٣٠٤.

تضمنه المرسوم قد صرف النظر عن تنفيذه بديل أن أحداً من هؤلاء لم يتوجه إلى القاهرة في هذه الأثناء؛ وكل ما تم بالفعل، أنه عقد في باحة المسجد الأقصى بالقرب من باب المغاربة مجلس شرعي بحضور ناظر الحرمين، ونائب السلطنة، وشيخ المدرسة الصلاحية، برهان الدين الأنصاري والقاضي ابن عبية، والقاضي الحنفي شمس الدين الديري، وجماعة من الفقهاء بما فيهم القاضي مجير الدين العليمي مؤرخ القدس.

وتمحورت الجلسة في المسألة عن الشخص الذي نسب تهمة الرشوة للسلطنة وانصببت المسألة بالتحديد على وجوه المشايخ من الصوفية، وذكر من بينهم الشيخ موسى بن الصامت شيخ الطريقة القادرية، وكانت النتيجة أن جميعهم أنكروا صلتهم بالموضوع، وأرسل محضر بهذا المعنى إلى القاهرة مع ساعي السلطان المدعو بشير الساعي الذي حمل المحضر معه إلى القاهرة.

## الردُّ الغاضب للسلطان

عندما تسلم السلطان محضر الجلسة الأخيرة بالقدس استشاط غضباً فأمر على الفور أن يؤتى إليه بالقاضي الشافعي ابن عبية، وأن يحمل معه أيضاً ناظر الحرمين الشريفين ابن النشاشيبي ووصل لهذه الغاية هجان خاص خرج من القلعة فحملهما إلى القاهرة في شهر تشرين الأول/١٤٧٤، أي ١٢ جمادى الثانية ٨٧٩ هـ. وقبل أن يبلغا القاهرة التقيا بكل من الشيخ أبو العزم بن الحلوي (وكان خال القاضي ابن عبية) والسيد الشريف محمد بن عفيف الدين الأيجي الحسيني<sup>٢٢</sup> وأبلغاهما أن السلطان عدل عن استدعاء القاضي ابن عبية، ولا ضرورة هناك للذهاب إلى القاهرة، وأنه أي السلطان، فوَّض أمر الكنيس والنظر فيه إلى السيد الشريف محمد بن عفيف الدين، وها هو متوجه إلى القدس للبتِّ في القضية (أو لتحرير أمرها)، فرجع القاضي ابن عبية بصحبة الرجلين عائداً إلى مدينة القدس.<sup>٢٣</sup>

بعد يومين من وصولهما إلى القدس، دعا الشريف محمد بن عفيف الدين الذي انتدبه السلطان إلى عقد مجلس بالمدرسة التنكزية، وبرز من بين الحضور شيخ الإسلام كمال الدين بن أبي شريف، والشيخ برهان الدين

فإن العلماء المسلمين قد أفتوا بإزالتها، وبعبارة أخرى فإن ذلك يعني تأكيداً للقرار الذي سبق للقاضي ابن عبية أن أصدره، وهي في الوقت نفسه تنفي الشرعية بالقاهرة إرضاءً للمشيئة السلطانية، وأبطل بموجبه ابن عبية الذي قضى بمنع اليهود بممارسة الشعائر الدينية في الكنيس. أما النقطة الثانية التي أشار إليها الكتاب الغفل الموجه إلى السلطان بالقاهرة، فكانت الأكثر حساسية والأشد خطورة لأنها كانت تنطوي على اتهام صريح للسلطان نفسه بأنه تلقى الرشوة من اليهود فيما يتعلق بالكنيس، ولذلك أمر بانعقاد المجلس الشرعي الأعلى بالقاهرة، فصدر عن المجلس قراراً يمكن اليهود من كنيسهم، وبمعنى آخر يلغى قرار المجلس بالقدس. بهذا العمل فإن السلطان يكون قد عطّل الشرع الإسلامي، الذي يستمد شرعيته منه، كونه حارس الشرع وواجبه أن يدير شؤون البلاد والأمة بموجب هذا الشرع، كما يعرف ذلك العلامة ابن خلدون وغيره من فقهاء الفكر الإسلامي ممن سبقوه.<sup>٢٠</sup>

كانت تهمة قبول الرشوة التي أشار إليها الكتاب المجهول، هي الأكثر إيلاماً للسلطان، كما بينت العبارة التي أوردتها القاضي مجير الدين العليمي نقلًا عن نص ذلك المرسوم وهي قوله: «فَعَزَّ ذلك على خواطرننا الشريفة».

أما الإجراءات العملية التي تضمنتها المرسوم السلطاني فتركزت في نقطتين: الأولى، أن يعقد مجلس شرعي من جديد، وأن يتضمن ذلك كتابة تقرير تحرر فيه أقوال الحاضرين والشهود؛ والثانية، أن يرسل محضر وقائع هذا المجلس إلى السدة السلطانية. وبمعنى آخر، أن يجرى تحقيق حول من كان من هذه الفئة من العلماء والفقهاء أو شيوخ الطرق والزوايا الصوفية، وراء التهم والافتراءات التي وجهت للسلطان بخصوص تلقي الرشوة من اليهود. وأن يتوجه القاضي الشافعي وغيره من أعضاء هيئة المحكمة (أي الشهود) الآخرين إلى مقر السلطان بالقاهرة، كي يقرر ما يفعله بشأنهم.<sup>٢١</sup> ويبدو أن البند الثاني الذي

٢٠ عن قلة عدد أفراد الجالية اليهودية في القرن الخامس عشر وما سبقه وعن حبانهم البائسة وقلة ما بأيديهم راجع ما يلي: Prawer J. and H. Ben Shammai (eds), *The History of Jerusalem, Crusaders and Ayyubids* (1099-1250) Jerusalem 1991, pp. 194-213; Natan Shlir, «The Jewish community of Jerusalem in the 16th - 18th centuries in Travel Description», in *Chapters in the History of Jerusalem in the Early Ottoman Period*, Jerusalem, 1979, pp. 343-434; Encyclopaedia Judaica, «Jerusalem», vol. IX, pp. 1378-1593.

٢١ (أ.أ). ابن خلدون. المقدمّة. ص ٣٢٨ (تقديم وتحقيق: داغر يوسلف). بيروت ١٩٥٨.

٢٢ الأئس الجليل. ج ٢ ص ٣٠٥.  
٢٣ ابن الحلوي: (ترجمة) = الأئس الجليل. ج ٢ ص ١٩٩. + الغزّي. الكواكب السائرة. ج ١ ص ٢٤١؛ (الضوء اللامع للسخاوي): الإعلام الزركلي.

٢٣ المصدر نفسه. ج ٢ ص ٣٠٦-٣٠٥.

١. القاضي ابن عبيّة
٢. الشيخ برهان الدين الأنصاري
٣. ولدي الأنصاري الاثنين
٤. الشيخ شمس الدين بن ناصر
٥. ناصر الدين الدمشقي الحوراني
٦. أبو الغرم بن الحلوي.<sup>٢٥</sup>

انطوى المرسوم السلطاني هذه المرّة على خطوة غير مسبوقة، ففي حين كانت المراسيم السابقة ترسل إلى نائب القدس أو إلى ناظر الحرمين الشريفين لتنفيذها، فإن هذه المرة قد أرسل إلى نائب السلطنة في غزة، وهو الأمير يَشْكُ العَلَّائي الذي كلف رسمياً بتنفيذ الأمر السلطاني. صادف تسلم يشك العَلَّائي للمرسوم وصول القاضي شهاب الدين بن عبيّة إلى غزة في طريقه متوجّهاً إلى القاهرة، فأمر النائب يشك بالقبض عليه ووضع في الاعتقال، ثم خرج من فوره إلى مدينة القدس لتنفيذ باقي بنود المرسوم، فوصلها في التاسع من شعبان سنة ٨٧٩هـ/كانون الأول، ١٤٧٤م. واستقر في البناية المجاورة لدار نيابة القدس وأمر بالقبض على الذين وردت اسمائهم في المرسوم السلطاني، ثم أمر بتكبيرهم وقيدهم بالحديد وسيقوا إلى غزة، ثم حملوا جميعاً بعد أن أضيف اليهم القاضي ابن عبيّة، وهم مخفرون للمثول أمام السلطان.<sup>٢٦</sup>

وصل المقبوض عليهم إلى القاهرة في أواخر شعبان ٨٧٩هـ/كانون الثاني ١٤٧٤م، وأوقفوا أمام السلطان الذي جلس لهم في خلوة بالحوش. وحضر مع السلطان نفر من اليهود وعدد آخر من حاشية القصر، فتوجّه بالسؤال للقاضي ابن عبيّة كيف أجاز لنفسه أن يهدم الكنيس من دون أمر سلطاني، ولم يغير جواب القاضي شيئاً مما كان قد استقر عليه رأي السلطان فأمر بضربهم جميعاً، ضرباً موجعاً، وابتدئ بالقاضي ثم بالشيخ برهان الدين الأنصاري ثم بالآخرين، واستثنى من الضرب بعض الشيوخ الهرمين الذين ذكر منهم ابن الدمشقي، وابن عليان، وابن نصير، لأن السلطان قد عفا عنهم لكبر سنهم، وبعد أن فرغ من ضربهم سلموا جميعاً لقائد شرطة القاهرة، الأمير يشك بن حيدر، وأودعوا سجن الولاية.<sup>٢٧</sup> لم تكن الإجراءات العقابية التي اتخذت ضد قاضي بيت المقدس وضد زملائه من العلماء المقدسة، مجرد

الأنصاري، حيث تبنى الأول وجهة النظر التي تقول بأنه لا مُسَوِّغ شرعي للقرار الذي قضى بمنع اليهود من كنيسهم، وأنه لا يستند على دليل شرعي، أما برهان الدين الأنصاري، فقد وقف إلى جانب الحكم الصادر في المجلسين السابقين ومفاده أن الكنيس محدث وهو ما ثبت أمام أعضاء المجلس الشرعي، واحتدم النقاش حول هذين الرأيين المتناقضين، ثم أصدر القاضي ابن عبيّة قراراً جديداً أكد فيه قراره السابقين بأن الكنيس محدث وأنه يمنع اليهود باستخدام كنيس، واعتماداً على هذا القرار أصدر السيد الشريف ابن عفيف الدين فتوى توجب هدم الكنيس. ولم تغب شمس ذلك اليوم، ٤/ رجب/ ٨٧٩هـ (تشرين الثاني ١٤٧٤م)، حتى خرج الشريف ابن عفيف الدين ومن كان في ذلك المجلس إلى موقع الكنيس وأمر بهدمه، وبرز بشكل خاص دور أبو العزم بن الحلوي في التحريض على الهدم والتشجيع على المشاركة فيه، ثم أكمل الهدم صبيحة اليوم التالي، حتى سويّ البناء في الأرض. وحمل ابن الحلوي محضر الجلسة عائداً إلى القاهرة.

## اليهود يشتكون إلى السلطان، وردّة فعله على الهدم

لم يكن أمام اليهود إلا التقدم بالشكوى للسلطان من جديد، إزاء ما حدث من تطورات. ولما علم السلطان بهدم الكنيس، استشاط غضباً لأنه رأى في ذلك تعدياً عليه وعلى سلطاته، لأن هدم الكنيس قد نفذ بدون مرسوم سلطاني؛ فأصدر من فوره أمراً بإلقاء القبض على ابن الحلوي أحد المفوضين الذين بعثهم من القاهرة إلى القدس لمعالجة مسألة الكنيس، وكان ابن الحلوي الذي حمل التقرير إلى السلطان، قد وصل القاهرة وصادف ذلك صدور الأمر بالقبض عليه، فسارع بالاختفاء لتجنب اعتقاله، ومن ثم هرب إلى مكة حيث ظل مجاوراً بها حتى يوم وفاته في ١٤٧٨م/٨٨٣هـ.<sup>٢٤</sup>

لم يقتصر ردّ السلطان الغاضب على هذه الخطوة، فأصدر مرسوماً سلطانياً خاصاً يقضي بالقبض على كل الشيوخ والفقهاء الضالعين في القرارات التي صدرت عن المحكمة الشرعية بالقدس بخصوص مسألة الكنيس. وقد ذكرهم بالاسم وهم:

٢٥ المصدر نفسه. ج ٢ ص ٣٠٧-٣٠٨.  
 ٢٦ المصدر نفسه. ج ٢ ص ٣٠٨؛ قارن أيضاً: ابن شاهين الظاهري. نيل الأمل في ذيل الدول. ج ٧ ص ١١٥ فيما يتعلق بالقاضي ابن عبيّة خاصة.  
 ٢٧ المصدر نفسه. ج ٢ ص ٣٠٨.

٢٤ المصدر نفسه. ج ٢ ص ٣٠٧. ويبدو أن قرار الهدم الذي اتخذته الشريف بن عفيف الدين. كان بتحريض من ابن الحلوي. بدليل أنه لم يعد إلى القاهرة خوفاً من غضب السلطان وفرّ إلى مكة وظل بها حتى يوم وفاته. حتى أن يشك العَلَّائي نائب غزة لم يتمكن من القبض عليه بعد أن تلقى أمراً سلطانياً بذلك.

تحدي الإرادة السلطانية ووقف إلى جانب تأكيد شرعيته الدينية والقانونية، وبرز من بين علماء هذه الفئة الشيخ أمين الدين الأقباطي، والشيخ شمس الدين الجوجري والشيخ زين الدين الأنبا سي، وقد ظلوا ثابتين على موقفهم ولم تُتَّهَمَ عنه وسائل الترغيب والترهيب.<sup>٢٣</sup>

## المتابعة الشخصية للسلطان

### المجلس الأول

ظل القاضي المقدسي شهاب الدين بن عُبَيْة ورفاقه المقدسيون مُتَحَفِّظًا عليهم في سجن الولاية بالقاهرة، مُنذ أن أُودِعوا فيه أواخر شهر شعبان ٨٧٩هـ/كانون الثاني ١٤٧٤م؛ دون أن يحدث أي تطوّر، وظل الأمر كذلك حتى هَلَّ شهر رمضان. ولما ذهب قضاة القضاة الأربعة (أي قضاة المذاهب السنية الأربعة) وغيرهم من مشايخ الطرق الصوفية والعلماء إلى القلعة لتهنئة السلطان بهلول شهر الصيام على جاري عاداتهم، أمر السلطان أن يعقد مجلس للنظر بمسألة الكنيس، فالتأم المجلس بحضور السلطان شخصياً، ولم يكلف من ينوب عنه كما جرت العادة في مثل هذه الحالات، وبالإضافة للقضاة والمشايخ والعلماء الذين ذكروا، فقد حضر المجلس هذا كل من كانت له صلة بمسألة الكنيس؛ ويبدو أن السلطان كان قد أوعز باستدعائهم مسبقاً لحضور المجلس الذي كان قد رُتِبَ له. استهلّت الجلسة بسؤال طرحه كاتب سرّ السلطان نيابة عن السلطان نفسه: هل كان قرار هدم الكنيس جائزاً من الناحية الشرعية؟ وما هو حكم من يقوم بتنفيذ قرار الهدم قبل أن يستأذن السلطان؟ وما أن أتمَّ كاتب السرّ كلامه، حتى تكلم الشيخ أمين الدين الأقباطي مؤكداً شرعية قرار الهدم الذي صدر عن محكمة القدس الشرعية، ثم ذكر أشياء أخرى أغضبت السلطان. ولكن المصادر لم تذكر هذه الأشياء، وكان من الطبيعي أن كلاماً أغضب السلطان أن يجد من بعض الحضور شيئاً من الاستنكار والاحتجاج ليثبت حرصه على هيبة السلطان وكرامته، ولذلك أثارت كلمات الشيخ أمين الدين الأقباطي ذريعة عاصفة من النقد والاحتجاج، وأسرع كثير من الحضور للتعبير عن آرائهم ومواقفهم تعسفاً وجزافاً. وانصرف المجلس دون الوصول إلى نتيجة وبقية الأمور على حالها لم يستجد جديد.<sup>٢٣</sup>

ردّ انفعالي غاضب توخّى منه السلطان إرضاء رموز الجالية اليهودية في القاهرة، إذ إنها كانت وسيلة يسكت بواسطتها بعض الوسطاء من حاشيته؛ بل كانت نذيراً يعكس الموقف الحقيقي المتعاطف مع احتجاج وجهاء الجالية على ما حصل من عملية هدم الكنيس ببيت المقدس. وقد صرّحت بعض المصادر بذلك الموقف حين قالت بأن السلطان كان رافضاً للهدم وميلاً لإعادة الكنيس وبنائه من جديد ليعود إلى ما كان عليه قبل الهدم.<sup>٢٤</sup> ويصعب على المرء أن يجد من تفسير لموقف السلطان سوى ما أشيع عن تلقيه للرشاوى، والتي سبق وأشار إليها في المرسوم الذي طلب فيه أن يتم التحقيق والتحري عن كانوا من وراء تلك التهمة.<sup>٢٥</sup> وليس ببعيد أن يكون موقف السلطان تجاه هذه المسألة، هو الذي دفع ببعض العلماء المقربين منه، وهم من اصطلاح على تسميتهم بعلماء السلطين، أن يصدروا أحكاماً أو أن يفتوا بأراء تنسجم مع هذا الموقف، فرأوا أن صدور قرار الهدم عن محكمة القدس الشرعية لم يكن جائزاً شرعاً، وعلى مثل هذه الفتاوى وهذه الأحكام أستند أفراد الجالية اليهودية بمصر، حين تقدموا بشكواهم للسلطان ضد القاضي الشافعي المقدسي شهاب الدين بن عُبَيْة.<sup>٢٥</sup> أشارت المصادر إلى أسماء هذا نفر من هذه الفئة، وكان بعضهم من أصحاب المرجعية الفقهية التي لا يختلف عليها اثنان، ولم يؤخذ عليهم إلا تسخيرهم لعلمهم ومرجعيتهم الدينية ليعضوها في خدمة أهل الذمة من يهود القاهرة محاولين بذلك تعطيل أحكام الشرع الإسلامي؛ ذكر من بين هؤلاء الشيخ سراج الدين عمر العبادي، والشيخ جلال الدين البكري وقاضي الجماعة القلجاني، وكان أبرزهم القاضي شهاب الدين المغربي المالكي، قاضي الجماعة ببلاد المغرب، وكان هذا القاضي هو من قاد حملة التشكيك بشرعية قرار هدم الكنيس، وهو الذي حمل راية الدعم والنصرة للدعوى التي قدمها اليهود، وهذا ما دلت عليه العبارة التي أوردها القاضي مجير الدين العليمي المقدسي معلقاً على الدور الذي لعبه قاضي الجماعة بالمغرب، حيث وصفه قائلاً: «وهو الذي تولى كبرها، وأظهر التعصّب لليهود وأفحش».<sup>٢٦</sup>

إزاء هذا التحشيد لدعم موقف السلطان المناصر لدعوى اليهود، وإكسابه الغطاء الشرعي الضروري، لم تعدم أوساط العلماء والفقهاء بالقاهرة، مَنْ تَجَرَّأ على

٢٨ المصدر نفسه، ج ٢ ص ٣٠٨-٣٠٩؛ قارن أيضاً: نيل الأمل في ذيل الدول، ج ٧ ص ١١٦.

٢٩ بدائع الزهور، ج ١ ص ١٤٣.

٣٠ الأئس الجليل، ج ٢ ص ٣٠٥-٣٠٦؛ قارن أيضاً: نيل الأمل، ج ٧ ص ١١٨.

٣١ المصدر نفسه، ج ٢ ص ٣٠٩؛ نيل الأمل، ج ٧ ص ١١٦.

٢٢ الأئس الجليل، ج ٣ ص ٣٠٩؛ قارن أيضاً: نيل الأمل، ج ٧ ص ١١٦.

٢٣ نيل الأمل، ج ٧ ص ١١٦؛ الأئس الجليل، ج ٢ ص ٣٠٩؛ بدائع الزهور، ج ١ ص ١٤٣.

## المجلس الثاني

عن القرارات الصادرة عن محكمة القدس بخصوص الكنيس، وبعد ذلك كلف بعض العلماء الشافعية والحنفية بمصر بإصدار فتاوى تجيز إعادة بناء الكنيس. وبهذا فقد وصلت الحملة التي قادها السلطان قايتباي من أجل إعادة بناء الكنيس إلى منتهاها.<sup>٣٥</sup>

كشفت التطورات التي مرّت بها قضية كنيس اليهود بالقدس في هذه المرحلة أمرين في غاية الأهمية من الجدير ذكرهما في هذه المناسبة: أولهما، أن سطوة السلطان الأشرف قايتباي، شأنه شأن بقية السلاطين الجراكسة، وأن نفوذ السلطنة كان من الشمولية والقوة، بحيث تتقزّم إن لم تتعدم أمامها بالكامل صلاحيات مؤسسات الدولة الأخرى، خاصة ما يتعلق بمؤسسة القضاء، وأن هذه السطوة وذلك النفوذ لم يكن محدوداً بزمن أو مكان، فسلطانه الجارف لا يعرف حدوداً زمنية أو مكانية، فهو صالح في كل مكان وزمان؛ أما الأمر الثاني، وهو خاص بالأحرى بمناخ الفساد الذي نخر جسم الدولة ولم تنج منه مؤسسة أو هيئة من السلطة، حتى طال مؤسسة السلطنة التي يقف على رأسها السلطان نفسه، وكانت الرشوة وشراء الوظائف بالمال من أبرز مظاهر هذا الفساد، وقد رأينا من قبل ما أشارت إليه مصادرنا من تقديم الرشوة للجهات السلطانية من قبل زعماء الجالية اليهود بالقاهرة، والتي افترض أمرها بين الخاصة والعامة، فكان باستطاعة الراشي وباستطاعة أموال الرشوة أن تسخر السلطان ونفوذه الهائل في الدولة كلها لخدمة القضية التي تقدم الرشوة بسببها وهذا ما حصل بالفعل، فقد رأينا كيف أن السلطان والمحيطين به من كبار حاشيته لم يهدأ لهم بال حتى قاموا بالمهمة التي أراد لهم الراشي أن ينفذوها.

## نتائج التدخل السلطاني

بعد أن نجح السلطان في إبطال القرارات التي صدرت عن المحكمة الشرعية في بيت المقدس، وبعد أن أصدرت الفتاوى التي تجيز إعادة بناء كنيس اليهود، يسهل على المرء أن يعرف أن الجالية اليهودية في القاهرة وفي مدينة القدس استطاعت أن تسجّل انتصاراً يُعدّ به على الإسلام متمثلاً بمؤسسة القضاء وبجمهور علماء المسلمين وخاصة العلماء من بيت المقدس. وكان الإسلام بشقيه: الإسلام المؤسسة والإسلام العلماء والفقهاء هو الطرف الخاسر في هذا الصراع. أما الأشخاص الخاسرون، فكان في طليعتهم القاضي شهاب الدين أحمد بن عبيّة القاضي المقدسي الذي حمل

لم تغب شمس الفاتح من رمضان حتى أمر السلطان بأن يعقد مجلس من جديد في دار الأمير يشيك الدوادار للبت في مسألة الكنيس الذي هدم، ولعل في ذلك ما يبين الأصرار الذي ميّز موقف السلطان بلوغ إربته في إعادة بناء الكنيس. التأم المجلس طبقاً للأمر السلطاني وسط انقسام بين فريقين الأول يرى ضرورة إلغاء قرار الهدم بحجة عدم استناده إلى الشرعية القانونية، ومن هنا ضرورة إعادة بناء الكنيس؛ ورأى الفريق الثاني صواب قرار الهدم ومطابقته لأحكام الشرع وأنه من الضروري بناء على ذلك تجنيب المسؤولين عن اتخاذ ما يلحق بهم من سجن وإذلال وتنكيل. فحمي الجدل بين الفريقين حتى انزلق أحياناً إلى إصااق الاتهامات المتبادلة وإلى التلاسن والتراشق بالشتائم والسباب، وكما حصل في المجلس السابق لم يسفر هذا المجلس عن شيء جديد.<sup>٣٤</sup>

## المجلس الثالث

بعد أن انقضت الثلاث الأوائل من رمضان سنة ٨٧٩ هـ، دون طائل، عقد مجلس ثالث في الرابع من رمضان في دار يشيك الدوادار أيضاً، وحضر هذا المجلس قضاة القضاء الأربعة، وحشد من مشايخ الزوايا والخانكاهات وجمهور من علماء المسلمين في مصر، ولثالث مرة في محاولة من السلطان لاستصدار قرار يلغي القرارات التي اتخذت في مدينة القدس فيما يتصل بكنيس اليهود هناك. وكانت مواقف الطرفين في هذا المجلس، على ما كانت عليه في المجلسين السابقين، وكالعادة احتدم النقاش بين المشاركين، ولما تدخل الأمير يشيك الدوادار في إحدى مراحل النقاش ردّ عليه واحد من أنصار قرار الهدم فأمر الدوادار بأن تنزل بهما عقوبة الإشهار، (وهي عقوبة يقصد بها التحقير والتهزئة، حيث يركب المعاقبون على حمار بالمقلوب ويطاف بهم في أزقة القاهرة وأسواقها نكالا بهم على ما اتهموا به من جرائم أم مخالفات)، وأن يقيدوا بالجزاير. ولما رأى الشيخ أمين الدين الأقصري ما فعله الدوادار بأنصار الرأي الآخر تكلم بحدة معه وخرج من المجلس غاضباً. فبقي القاضي شهاب الدين بن عبيّة وحيداً دون من يناصره ويدافع عن قراره، وأخذ يتعرض لسهام النقد والتقريع حتى اضطر أن يعلن تراجعاً عن قراره السابق، ولما طلب منه أن يصدر حكماً بإعادة بناء الكنيس المهدم مهمم بعض كلمات ولم يجد جواباً، وهنا، قام قاضي القضاة الشافعي وأعلن أن يستبدل ابن عبيّة وعين نفسه بديلاً عنه، وأعلن تراجعاً

٣٥ نيل الأمل، ج ٧ ص ١١٨.

٣٤ نيل الأمل، ج ٧ ص ١١٧-١١٨؛ بدائع الزهور، ج ١ ص ١٤٣.



عبء قضية الكنييس حتى ناء بحملها. فبالإضافة إلى الإنزال والإهانات التي كان يتلقاها وبالإضافة إلى التهديد والوعيد الذي كان يجابهه، فقد ظل سجيناً في حبس الولاية بالقاهرة منذ أن أودع فيه في أواخر شعبان ٨٧٩هـ إلى أن أفرج عنه قبيل النصف من ذي القعدة في السنة نفسها، وهو مدة تقارب الثلاثة أشهر. ليس هذا فحسب، فقد خسر القاضي ابن عبية وظيفته كقاضي القدس، وفقد بذلك مصدر رزقه عندما عزل من وظيفة القضاء عزلاً لا رجعة فيه، مما اضطره لكسب قوته أن يشتغل بالوعظ في مساجد دمشق. وفوق كل هذا، كان القرار السلطاني الذي قضى بإبعاده عن الإقامة والسكن في موطنه ومسقط رأسه في مدينة القدس ليموت غريباً منفيّاً عن بلده. ومن الخاسرين المقادسة الذين نالهم الضرر كان العالم المقدسي شيخ الإسلام برهان الدين الأنصاري الذي شاطر ابن عبية سجنه في القاهرة حتى أفرج عنهما معاً، ونال مثله عقوبة الإبعاد عن مدينة القدس فقضى قرابة العشر سنوات مبعداً بالقاهرة، حتى سُمح له أخيراً بالعودة إلى فلسطين ولكن ليس إلى مدينة القدس فاختار مدينة الخليل موطن آبائه ليقضي فيها أيامه الأخيرة قبل أن وافته المنية سنة ٨٩٣هـ/١٤٨٧م. ولا بُد لنا أن نذكر في هذا السياق عالم مقدسي ثالث هو الشيخ العلامة أبو العزم محمد بن الحلوي شيخ العربية بالمسجد الأقصى والمدرّس بالمدرسة الصلاحية. الذي وإن كان أفلت من عقوبة السجن كصاحبيه إلا أنه وباختياره فرض على نفسه المنفى الطوعي حين فرّ من القاهرة بعد أن علم بنية السلطان محاسبة الواقفين من وراء قرار هدم الكنييس، فاتجه إلى مكة ليجاور في الحرم إلى أن توفي سنة ٨٨٣هـ/١٤٧٨م غريباً عن أهله ووطنه.<sup>٣٦</sup>

وإذا ما حسب هؤلاء الخاسرون على الطرف الذي وقف إلى جانب الشرعية الإسلامية الذي كان يمثلها قرار الهدم، فالمجموعة الأخرى من علماء المسلمين من غير المقادسة ممن دعموا وجهة نظر السلطان بضرورة إعادة بناء الكنييس، ولو أنهم حسبوا مع الطرف الفائر في هذا الصراع، إلا أنهم في الحقيقة كانوا هم الطرف الأكثر تعرضاً للخسارة، لأنهم بوقفاتهم تلك ومناصرتهم للسلطان الذي تبنى مطالب اليهود، قد خسروا سمعتهم وهيبتهم في أعين جمهور المسلمين الذي لم يغفر لهم انحيازهم إلى جانب الجالية اليهودية ضد إخوانهم من العلماء الذين انطلقوا في أحكامهم وقراراتهم مستندين إلى ما تحكم به الشريعة الإسلامية، التي هي شريعة الدولة وشريعة مؤسساتها الرسمية. ولذلك فقد حامت حولهم الشبهات

وأصقت بهم تُهمٌ شتى، وقد انعكس ذلك فيما أوردته المصادر من أبيات شعرية كرسّت تلك التّهم وأعطتها بُعداً توثيقياً. فقول في الفتوى التي أعطاها قاضي الجماعة المغربي والتي أجاز فيها إعادة بناء الكنييس:

تفتي بعود كنييس      وكان ذلك جهلاً  
وتدعي فرط علم      والله ما أنت إلا

أما الشيخ سراج الدين العبادي فقد قيل فيه شعرٌ وضعه في مصاف أنصار اليهودية فقال أحدهم:

أيا سراج اليهود      ومَن لدين العزير أقصى  
عصبة أهل الكتاب قالوا      لَن ترضى عنك اليهود حتى

ويقال أن عبارة بهذا المعنى قد كتبت على باب داره بالقاهرة.<sup>٣٧</sup>

## الكنيس يبني من جديد

بعد أن صدرت الفتاوى التي أجازت إعادة بناء الكنييس، بدأ زعماء الجالية اليهودية مسعاهم لوضع هذه الفتاوى موضع التنفيذ، وكلفوا بعض الوسطاء المقربين من السلطان مستخدمين الوسائل المتعارف عليها في تلك الحقبة وأهمها بذل المال وتقديم الرشاوى، وبرز من بين هؤلاء الوسطاء الأمير يشبك الدوادر الكبير الذي وقعت له أموال طائلة، كونه الأكثر قرباً والأكثر تأثيراً في السلطان من غيره، ولذلك نجح في إقناعه بإصدار مرسوم يقضي بإعادة بناء الكنييس في مدينة القدس. فاختير اثنان من قضاة مصر وكلفا بتنفيذ المهمة، فتوجها إلى القدس ووصلها في العاشر من شهر ربيع الآخر سنة ٨٨٠هـ/أب ١٤٧٥م. وغداة وصولهما إلى القدس عقد القاضيان مجلساً في إحدى القاعات بما كان يعرف ببقية موسى، قريباً من باب الساهرة. وكان الغرض من عقد المجلس الشرعي هو إسباب الأمر السلطاني

٣٧ أنظر ما حل بهؤلاء العلماء تبعاً في: الأئس الجليل. ج ٢ ص ١٩٩. ص ٢٠٦-٢٠٧. ٣١٠: الضوء اللامع. ج ٢ ص ١٦٣: الكواكب السائرة. ج ١ ص ١٢٤-١٢٥. ص ٢٩٩.  
ويجب أن نشير أن نقرأ آخر من العلماء المقادسة قد تعرضوا للضرب والتنكيل والسجن. وذكرت أسماؤهم آنفاً فيما سبق من صفحات هذه الورقة.

٣٦ المصدر نفسه. ج ٧ ص ١١٨: الأئس الجليل. ج ٢ ص ٣٠٩-٣١٠. بدائع الزهور. ج ١. ص ١٤٣-١٤٤. الضوء اللامع. ج ٢ ص ١٦٣.

صفته الشرعية. أسفر المجلس عن قرار يقضي بإعادة البناء، وتم تكليف القاضي علاء الدين، علي الميموني الحنفي، أحد الرسولين القادمين من القاهرة من طرق السلطان، بالإشراف على عملية البناء. ومن الغد كلف هذا القاضي أحد بنائي القدس بمباشرة عملية البناء. وحدث أن هذا البناء المقدسي المعروف باسم اسماعيل البنا، اعتذر عن مباشرة العمل صبيحة اليوم التالي، وقد أورد العُلَيمي رواية في سبب امتناعه عن العمل، مفادها أن الرجل رأى في نومه النبي صلى الله عليه وسلم وقد جاءه معاتباً كيف يسمح لنفسه أن يبني لليهود كنيسة يُسَبِّ فيه نبي الإسلام.<sup>٣٨</sup> فبحث القاضي الميموني عن بناءٍ آخر، وتم بذلك بناء الكنيس. عاد الميموني إلى القاهرة بعد أن اجتاز المهمة ليقدم تقريراً إلى العتبات السلطانية. ويضيف العُلَيمي أنه سمع أن القاضي أبلغ رئيس الجالية اليهودية بما فعله ثم بشَّره متباهياً بأنه بنى الكنيس أعلى مما كان عليه. ثم صار يعرف بين الناس وينادي عليه باسم: «قاضي الكنيسة».<sup>٣٩</sup>

٣٨ راجع: بدائع الزهور، ج ١ ص ١٤٤؛ قارن: الأئس الجليل، ج ٢ ص ٣١٠؛ نيل الأمل، ج ٧ ص ١١٨.

٣٩ إن انتشار أدب الأحلام، وأدب تفسير الأحلام في المجتمعات الإسلامية الذي أصبح جزءاً لا يتجزأ من التراث الحضاري، بل التراث الديني، فقد استخدم منذ العصور الأولى للإسلام كوسيلة من وسائل التعبير عن المواقف السياسية لهذه المجتمعات، التي لجأت إلى مثل هذه الوسيلة بسبب عجزها وقلة حيلتها آراء السلطات الحاكمة وعدم قدرتها على تغيير واقعها الذي لا ترضى عنه. وبمعنى آخر فإن الأحلام كانت الملذذ الأخير الذي تلجأ إليه لتُفَرَّ بالأمر الواقع وتستسلم لقدرها. أنظر: عن ذلك المقالة التي كتبها أحد المستشرقين الإسلاميين:

M.J Kister, «Interpretation of Dreams», in: Israel Orintel Studies, vol. 4, (1974), pp. 67-104;

وأنظر:

Van Vloten G., Recherches sur la Domination arabe, le chi, itisme et les croyance messuianique sous la Khalifat Omauades, Amsterdam, 1894, pp. 112-118.